●● وزير الدولة للحكم المحلى يقول :

فى ظل ١٥ مايو : لم يعد هناك مسئول فوق المساءلة

● هل اعادت ثورة ١٥ مايو لثورة يوليو وجهها الصحيح ؟ ..

هل كان من اهداف ثورة يوليو ان تستبدل استعمارا باستعمار ؟

هل انهت ثورة مايو نفوذ السلطة السوفييتية/ وتسلطها ، واعادت لمصر وجهها الاصيل بتراثها وتقاليدها السمحة ؟..

هل اكدت ثورة مايو الانتماء الى التراب الوطنى ، وبالتالى عمقت الانتماء الى الامة العربية ، حتى باتت برغم كل السحب التى طرات عليها ، القوة السادسة فى العالم؟..

هل طمست « مراكز القوى » مبادىء ثورة يوليو الستة ، وكان شعب مصر اول ضحاياها ؟ ..

هل كان ١٥ مايو فاصلا بين عصرين ، عصر الظلام والارهاب .. وعصر النور والحرية ؟ .

واخيرا ، هل يوجد الان مسئول فوق المساءلة ، او بمناى عن المسئولية ؟

من هذه المنطلقات دار الحوار بين السيد محمد حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلى .. وبينى

حامد محمود

عبد السلام وفا

كم تمنيت ان اكون فى غير هذا الموقع من المسئولية ، حتى استطيع ان اتحدث عن ثورة ١٥ مايو المجيدة ، بلا حساسيات ، فالحقيقة التى تساندها كل الادلة ان ثورة ١٥ مايو لم يتناولها الكتاب والمؤرخون ، بعد بما تستحق ان تؤصل به بما احدثته من تغييرات جذرية ، لا على مستوى الشعب المصرى فحسب ، ولا على مستوى الامة العربية كلها ، بل على الساحة العالمية ذاتها ..

وعندما يكتب التاريخ سيسجل لهذه الثورة صفحات مشرقة على طريق النضال من اجل تحرير الشعوب من ربقة الاستعباد وقهر الطغاة ، وتاكيد شرف الانسان ..

ان التاريخ هو قصيدة الحياة المطربة المشجية ، والياذتها الحماسية المسلية ، وسفر اناشيدها المؤثرات ، وتراتيلها المبكيات ، واجل ما فى التاريخ نهضاته ، فان كل نهضة مهما كانت الفكرة التى قامت عليها جديرة بالنظر ، وامعان الرؤية ، لما يظهر فيها من نفائس التنفس وكنوز الروح .

ولما كانت كل نهضة تمتاز برجل كبير يسمها بميسمة ويكون منها بمثابة محور الدوران .. رجل للدهر فى عروقه دماء البطولة ، يرسله القدر مزودا بالقوة الخفية ، ليثار لوطنه ، وينقذ امته ، مما تردت فيه ، فيرسم لها طريق النضال حتى تستعيد حقوقها فى الحياة الكريمة والحرية وترفرف عليها أعلام الامن والامان ..

ومن هذه النهضات التاريخية ثورة يوليو الخالدة ، ومن هؤلاء الابطال الذين سجل لهم التاريخ بحروف من نور مواقفهم النضالية الرئيس القائد انور السادات .

فلم يعد خافيا على احد انه اول من قام بتنظيم الضباط الاحرار منذ عام ١٩٣٩ ، وانه سلم امانة التنظيم الى زميل كفاحه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى عام ١٩٤٢ عندما بطشت قوات الاحتلال البريطانى بالبطل الثائر انور السادات واودعته السجن لتحول بين دعوته وبين الانتشار ، وهو ما كشف عنه الحوار بين الرئيس السادات وبين السيد / خالد محيى الدين فى اجتماع اللجنة المركزية الاخير ..

على ان بطلنا الثائر لم تنقطع صلته بالنضال ، بل وجد من الاعتقال فرصة اتاحت له توسيع قاعدة المناضلين ، فبينما التنظيم الذى وضع لبنته الاولى فى القوات المسلحة يمضى الى غاياته ، كان هو يمهد بصلاته برجال الفكر والقلم ، وعن طريق ساحات القضاء رايا عاما وطنيا ليكون سندا للطليعة من تنظيم الضباط الاحرار ، عند ما تحين الساعة ..

وكان العهد بين الثائر الاول ، وبين الشعب هى المبادىء الستة لثورة ٢٣ يوليو. وكشأن الثوار الشرفاء ، كان انور السادات منذ اللحظة الاولى عزوفا عن السلطة - لا سيما وان السلطة قد باتت فى ايدى طليعة ثورية التزمت بتحقيق المبادىء الستة التى تم الاتفاق عليها - حتى انه فى عام ١٩٦٦ صارح انور السادات الرئيس الراحل عبد الناصر برغبته فى التخلى عن اى مسئولية ، وان يكون للثورة ناصحا ومرشدا ، فان حنينه الى القرية يملا وجدانه ..

واستطرد السيد/ محمد حامد محمود يقول :

ولكن ، وتقدرون وتضحك الاقدار ، فقد هبت على مصر ريح عاتية ، اقتلعت كل القيم ، وحطمت كل الامال ، على اثر ما سمى - تجاوزا - بالنكسة ، وهى الهزيمة العسكرية المرة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ التى اضاعت كل شىء !!

ولم يكن فى وسع انور السادات الا ان يرجع عن قراره تلبية لنداء الوطن فى أحرج اوقاته .. واخذ مكانه كنائب لرئيس الجمهورية ..

ورأى اول ما رأى ، ان مبادىء الثورة الستة ، والتى كان قد عاهد الشعب عليها قد طمست تماما بانحراف مراكز القوى ، وان شعب مصر كان اول ضحاياها ، وان مبادىء الحرية التى ناضل منذ فجر شبابه من أجلها قد نسفت ، وان الاستعمار البريطانى الذى تخلصت منه مصر بتضحيات ابنائها ، قد تحول الى نفوذ سوفييتى يفرض سيطرته عن طريق العملاء !! وان مراكز القوى قد خربت كل شىء ، ولم تعد مصر الا حطاما .

وفى محاولة مخلصة لاعادة وجه الثورة على طريق العهد المقطوع ، واملا فى عودة الحياة الى الشعب الذى سلب كل مقومات الحياة ، تم الاتفاق بين الثائر الاول وبين الرئيس الراحل على اصدار بيان ٣٠ مارس الذى تصدت له مراكز القوى بكل وسائلها ، وجعلت منه حبرا على ورق !

وشاءت ارادة الله ان ينتقل الرئيس الراحل الى الرفيق الاعلى ، وتلقى الاقدار بالمسئولية التاريخية كاملة على عاتق الرجل الذى لم يبخل بالبذل والعطاء منذ فجر شبابه ..

.. واشرأبت الاعناق الى السماء ، وتطلعت الانظار كل الانظار ، الى صاحب العهد .. الى الثائر الاول الذى خطط لثورة ٢٣ يوليو .. وكان صاحب العهد امينا على عهده وفيا على الدوام لشعبه .. وكان ١٥ مايو المجيد ..

وتهاوت قلاع العصبة الضالة المضللة ، وسقطت دولة الارهاب ، وخرج الشعب الذى ظنوا انه قد استيأس واستكان ، خرج عملاقا كعهد الدنيا به - عبر التاريخ - يشد على يد قائده ، ويعزف على قيثارته الحان الخلود .

وكانت ثورة أخرى يقودها انور السادات ليصحح مسار الثورة الاولى ، يعيد بها الامن والطمانينة والامان للمواطن ويرسى بها دعائم الديمقراطية ، ويقيم بها دولة المؤسسات يرد بها للشعب حقه فى الحياة ويمضى بها على طريق التحرير ..

ومن قاعدة ١٥ مايو الصلبة يندفع ابناء الشعب فى ٦ اكتوبر ليكتبوا للتاريخ اروع صفحاته ، بطولة ، وبذلا ، وفداء .. وترتفع اعلام مصر خفاقة تحكى للعالم قصة الشعب الذى اراد الحياة ، فكانت له الحياة .. وقصة القائد الذى انتزع النصر من بين براثن الطغاة !!

واذا بالساحة العربية التى مزقها العملاء تعود فتلتقى صفا واحدا مع مصر الرائدة ، وشعبها البطل ، وجيشها المنتصر ..

واذا بالساحة الدولية يتغير واقعها ، وتتبدل سياساتها ويصبح صوت مصر مسموعا وكلمتها عالية ..

على ان ثورة مايو المجيدة لم تحرر المواطن من الخوف ، الضياع فحسب ، بل حررت ارادة مصر كلها من التبعية فاصبح القرار - اى قرار - مصريا مائة فى المائة ؟

ومن هنا استعادت مصر ثقتها بنفسها ، واستعادت احترام العالم كله لها ..

ولعل رحلة الرئيس السادات الاخيرة الى بلاد اوربا الغربية وما حققته من انتصارات على الصعيد السياسى والاقتصادى والعسكرى ، لابلغ دليل على فاعلية ثورة مايو وانجازاتها الضخمة على جميع المستويات .

ثم يطرق السيد / محمد حامد محمود قليلا ، ويستطرد فيقول :

اليست كل هذه الانتصارات هى اهداف ثورة يوليو المجيدة التى نكبت - لحين من الدهر - بمراكز القوى ، فتنكبت الطريق ، وتعثرت الخطى ، حتى هيأ الله لمصر بطلها وعقيد امته ورجاءها ، الرئيس انور السادات فانتشلها من كبوتها فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ تصحيحا لمسار الثورة ..

وليس من شك ان ثورة ٢٣ يوليو قد وجدت نفسها بمبادئها الستة فى ١٥ مايو ، حيث وجد فيها المواطن امنه وامانه ، ومارس فيها حريته باوسع ما تكون الحرية ، حرية صحفية ، وحرية برلمانية وحرية فردية ، ومجتمع ترفرف عليه اعلام الديمقراطية والكرامة الانسانية ، فمنذ اللحظة الاولى تم انتخاب مجلس الشعب سنة ٧١ فى جو من الحرية الكاملة ، ومارس اعضاؤه سلطاتهم التشريعية والرقابية بصورة لم يسبق لها مثيل ، حتى اصبح لا يوجد مسئول فوق المسئولية ، أو بمناى عن المساءلة والحساب .

وتطبيقا للشعار الذى رفع لواءه قائد المسيرة « مزيدا من الحرية » لتصبح الممارسة الديمقراطية لكل الشعب صدر قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، هذا القانون العملاق الذى وضع الامل موضع التنفيذ فاصبح بالديمقراطية وبالحرية يحكم الشعب نفسه بنفسه لصالح جميع فئاته ، فالمجالس المحلية المنتخبة ليست فقط على مستوى المحافظات بل شملت جميع المراكز والمدن والقرى ، فتشكل بالانتخاب الحر المباشر ١٠٧٩ مجلسا شعبيا اشرف على انتخاباتها رجال القضاء والنيابة فى ١٠٧٩ وحدة محلية ، وبهذا التمثيل النيابى الشعبى اصبح يمثل شعب مصر ٦٩٨٠٠ مجلس شعبى على المستويات المختلفة يمارسون حقهم الذى كفله الدستور فى التنفيذ والرقابة والمتابعة ، بل والمساءلة اذا ما وقع اى خطأ فى اى موقع من مواقع العمل .

وعلى هذا النحو اصبح الان للوحدات المحلية - اى للشعب - حق انشاء وادارة جميع مرافق الدولة خدمية كانت او انتاجية .

وابرزت التجربة فى هذه الشهور الثمانية قيادات شعبية على مستوى المسئولية ، وانجازات مكثفة نرجو لها مزيدا من التوفيق

ونسأل وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية ، عن دور المجالس الشعبية فى ظل التنظيمات السياسية يمينها ووسطها ويسارها ، وعن حق اعضاء هذه المجالس فى الانضمام الى هذه التنظيمات .. فيقول :

إن الممارسة الديمقراطية من خلال التنظيمات السياسية الثلاثة حق لجميع المواطنين دون استثناء ، ولجميع أعضاء المجالس الشعبية حق الانضمام الى اى تنظيم يؤمنون به ، ذلك ان تنظيماتنا السياسية ، وان تعددت بهدف خلق الرأى الاخر تعميقا لمفهوم الديمقراطية ، فانها تلتزم بمواثيق ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٥ مايو فى اطار الوحدة الوطنية للاهداف القومية ، ومن ثم فان تعدد الاراء واختلافها داخل المجالس الشعبية يؤكد حيويتها ، ويزيد من فاعليتها ، ويجعلها قادرة على التعرف على رغبات الجماهير كلها .. ويعطى للممارسة الديمقراطية ابعادا تصل الى اعماق القرية ، وهو باليقين ما يهدف اليه قائد المسيرة الديمقراطية من تحقيق المشاركة الفعلية والعملية فى الحكم لجماهير الفلاحين والعمال الذين حرموا من ابسط حقوق الانسان عبر السنين الطويلة ..

- واختتم السيد / محمد حامد محمود حديثه بقوله :

واليوم .. نحمد الله اننا نباهى العالم كله بان مصر تعيش .. بفضل ثورة ١٥ مايو - امجد ايامها استمتاعا بالحرية ، فلم يعد بها معتقل واحد ، وعاد قضاتنا الاجلاء الى منصاتهم العالية ليحكموا بالعدل والحق ، بين الناس ..